# أثرالمعابر الحدودية على تنمية الحركة الاقتصادية بين المناطق الحدودية الجزائرية ودول الجوار.

د: زهواني رضا
جامعة الوادي

سباع احمد الصالح: طالب دكتوراه
جامعة الوادي

**الملخص:** تعتبر المناطق الحدودية همزة وصل بين الدول وتعد الجزائر من بين الدول التي لها حدود مع العديد من الدول، والواقع ان المناطق الحدودية الجزائرية لا تزال تعاني من العزلة والتهميش مما جعلها تشكل بيئة لانتشار العديد من المظاهر السلبية التي تأثر تهدد استقرار البلاد من الناحية الاقتصادية مما استدعى من السلطات العليا للبلاد من اتخاذ تدابير تساهم في ضبط ومراقبة الحدود من جهة وتساهم في تحقيق التنمية المحلية للمناطق الحدودية من جهة اخرى وهذا عن طريق انشاء المعابر الحدودية التي تعتبر الالية المثلي لإدارة الحدود.

وعليه جاءت هذه المداخلة لتسليط الضوء على اهمية المعابر الحدودية الجزائرية التي احدثتها الجزائر من اجل مراقبة حدودها من جهة وتحقيق التنمية المحلية من خلال تطوير هذه المناطق بتنمية الحركة الاقتصادية مع دول الجوار.

**Résumé**: Les zones frontalières sont un lien entre les pays et l'Algérie est un des pays limitrophes du nombre de pays et le fait que les régions frontalières algériennes souffrent encore d'isolement et de marginalisation, qui est devenu un environnement propice à la propagation de nombreuses manifestations négatives de la stabilité du pays. Les aspects économiques et sécuritaires ont obligé les hautes autorités du pays à prendre des mesures qui contribuent au contrôle et au contrôle de la frontière d'une part et contribuent au développement local des zones frontalières d'autre part, par la mise en place de franchissements frontaliers considérés comme le mécanisme idéal de gestion des frontières.

Par conséquent, cette intervention visait à souligner l'importance des points de passage frontaliers algériens, que l'Algérie a créés pour surveiller ses frontières d'une part et réaliser le développement local à travers le développement de ces zones en développant le mouvement économique avec les pays d'injustice

**مقدمة:**

تعتبر الجزائر اكبر دولة في افريقيا مساحة ولها حدود مع عدة دول جعل منها مركز ذو بعد استراتجي بالنسبة للدول المجاور نظرا للفرص المتاحة لتكثيف التعاون في مختلف المجالات بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، غير ان الواقع يبرز ان المناطق الحدودية لا تزال بعيدة عن تحقيق هذه التنمية اذ ان تنمية المناطق الحدود الجزائرية من الموضوعات الحيوية حاليا والتي اصبحت تتواجد في جميع الخطابات المسؤولين بالتركيز على اهميتها ودورها في مستقبل الاقتصادي للبلاد سواء كان سياحيا، تجاريا أو اقتصاديا وامنيا.

ونلاحظ في الاونة الاخير ان الحكومة قد أولت اهمية بالغ لهذا الملف من خلال العمل على بعث برامج تنموية لتحقيق التنمية في هذه المناطق وتحصينها من كافة اشكال التهديد التي تعرف المناطق الحدودية لدول الجوار من التهريب وتجارة البشر وانتشار تجار الممنوعات وغيرها، ولذا كان من الاهمية بمكان ان يتم ضبط وتأطير الحدود بما يضمن مراقبة وتنظيم وتشجيع الحركة الاقتصادية من خلال انشاء معابر حدودية لهذا الغرض.

ولقد لعبت المعابر الحدودية دور مهم في تنمية المناطق الحدودية وكذا ترقية التعاون بين الجزائر ودول الجوار في شتى المجالات وعلى رأسها مجال التبادل التجاري والتعاون الامني وغيرها، مما ينعكسايجابا على تحقق التنمية المحلية للمناطق الحدودية الجزائرية ولمناطق دول الجوار في انن واحد.

وعليه فمن المعقول أن ينال موضوع تنمية المناطق الحدودية الجزائرية عناية واهتمام الباحثين والمختصين في البلاد علي حد السواء، فقد أفرزت الأوضاع الحالية حاجة ماسة إلي إعادة النظر في تطوير المناطق الحدودية، و عليه تحاول المداخلة الإجابة على الاشكال الأتي:

**الى اي مدى ساهمت المعابر الحدودية في بعث و تطوير الحركة التجارية وتنميتها بين الجزائر ودول الجوار؟.**

وللإجابة على هذا الاشكال سوف نحاول تقسيم هذه الاجابة في ثلاثة محاور اساسية كما يلي:

-المحور الاول: دراسة عامة حول واقع الحدود الجزائرية.

-المحور الثاني: الاهمية الاستراتجية للمعابر الحدودية الجزائرية مع دول الجوار.

-المحور الثالث: اثار انشاء المعابر الحدودية في تنمية الحركة التجارية بالمناطق الحدودية الجزائرية مع دول الجوار.

## -المحور الاول: دراسة عامة حول واقع المناطق الحدودية والحدود الجزائرية.

### اولا – مفهوم المناطق الحدودية واهميتها.

**1)– مفهوم الحدود:** تعتبر الحدود قديمة النشأة في المجتمعات الإنسانية حيث ظهرت مع اعتماد الإنسان على الزراعة ثم تطورت مع الصناعة والتجارة، وفكرة الحدود هي وليدة رغبة الإنسان في التملك سواء بصفة فردية أو جماعية.

ويعود أصل كلمة حدود إلى اللغة الفرنسية القديمة "bordure" والتي تعني الخط الأمامي للجيش وكذلك نقصد بها "خط التماس" أو "حافة الشيء".

وتعريف الحدود في معجم "لسان العرب": " الحد هو الفصل بين شيئين حتى لا يختلط أحدهما بالآخر أو لا يتعدى أحدهما على الآخر "[1]، أما بالنسبة للقانون الدولي فقد عرف الحدود بأنها: "الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة "، أو هي:" خط وهمي يفصل بين قطعتين من الأرض أحدهما عن الآخر يحدد الحيز المخطط لممارسة الاختصاصات الحكومية للدولة ".[2]

**2)– خطوات إنشاء الحدود بين الدول:** ويمكن تقسيمها إلى 4 خطوات أساسية:[3]

**أ– مرحلة تعريف الحد:** تتم هذه الخطوة من خلال المعاهدات والاتفاقات بين الدول.

**ب– مرحلة تعيين الحد:** هو اختيار نهائي لحدود داخل منطقة اختيار واسعة.

**ج– مرحلة تخطيط وترسيم الحد:** وفيها يتم تطبيق ما تم الاتفاق عليه سابقا، ويجب مراعاة ما يلي:

أن يفصل الخط الحدودي بين أمتين مختلفتين عن بعضهما لغويا واجتماعيا وتاريخيا.

أن يمر الخط في منطقة ليست ذات أهمية اقتصادية وذات كثافة سكانية منخفضة.

أن يتبع خط الحدود المظاهر الطبيعية كالجبال والأنهار.

**د– مرحلة الإدارة:** حيث يتم الاتفاق بين الطرفين على طريقة إدارة الحدود والمعابر بينهما.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المناطق الحدودية بأنها" مناطق في دولة معينة تمتلك حدودا دولية قانونية مع دول أخرى" وتحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق لا يختلف عن المناطق الأخرى سوى بمراعاة خصوصية و مميزات هذه المناطق[4].

**3)–أهمية الحدود الدولية:** للحدود الدولية أهمية أمنية كبيرة نوجزها فيما يلي: [5]

**1– الأهمية الإستراتيجية:** تتأتى من البعد الأمني القومي وخصوصية العوامل الاجتماعية للشعوب المتقاربة حدوديا من حيث العادات والتقاليد، الديانة والتاريخ المشترك أحيانا والتي تؤدي جميعها إلى منع أو تخفيف حصول توترات حدودية، على خلاف ما تنتجه التباينات الإيديولوجية أو العرقية أو العقائدية من منازعات تحول دون نقل الأفكار والعقائد أو إنشاء شراكات تعاون بين الدول المجاورة، وفي الواقع العملي تتوافر الأهمية الإستراتيجية للحدود على عاملين أساسيين لترتيب التفاعل بين الدول أولها عامل الإمكانات والتي تترجم بميزانية القوة العسكرية على جانب الحدود، وثانيها النوايا السياسية بما يعتزمه كل طرف واقع على حدود طرف آخر فعله وفق قدرته العسكرية.

**2–الأهمية الاقتصادية:** تلعب العوامل الاقتصادية دور مهم في تعيين الحدود الجغرافية وحدوث صراعات حول تعديل الحدود كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول في أوروبا وذلك بسبب الثروات والمواد الأولية، أو خضوعا لاعتبارات تجارية من أجل الحصول على المنافذ البحرية كما كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أمثلة تقسيم بعض المناطق الحدودية وفق أسس اقتصادية نذكر تقسيم إقليم تانكاآريكا بين الشيلي والبيرو سنة 1929 حسما للنزاع بين البلدين.

**3– الأهمية القانونية:** تتجلى هذه الأهمية في مسألة النزاع الإقليمي بين الدول سواء ما تعلق منها بمنازعات السيادة على مساحة جغرافية والتي تستدعي عادة النظر في أسباب السيادة على الإقليم وفق مساحة المناطق المتنازع عليها أو بعدها عن الإقليم الأصلي كالجزر مثلا، أو بتعيين الحدود الخاضعة في تعيينها لعدة وسائل نذكر منها المعاهدات الثنائية أو محدودة الأطراف، أو بقرار إداري كما حددت به معظم الحدود في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأيضا عن طريق اللجان المشتركة وقرارات المحكمة القضائية أو محكمة التحكيم[5].

**4)– واقع الحدود الجزائرية مع دول الجوار:**

**1–المناطق الحدودية الجزائرية** [6]تعرف المناطق الحدودية المختلفة للجزائر من طرف الخطة الوطنية للتخطيط الأراضي (SNAT) لاستهداف التدخلات الاستراتيجية للإدارة والتنمية المستدامة للأراضي. وهي المناطق متسقة تحديات التنمية المشتركة وتقديم المفاصل المحتملة مع توضيح المجاورة، وتقع على الجانب الآخر من الحدود .

**ويبلغ طول 6، 343كم، موزعة على النحو التالي:**

**1559كم مع المملكة المغربية.**

**1376كم مع مالي.**

**982كم مع ليبيا.**

**965كم مع الجمهورية التونسية.**

**956كم مع النيجر.**

**463كم مع موريتانيا.**

**42كم مع الصحراء الغربية**[7].

**2-المناطق الحدودية شمالا وجنوبا:**

مع احتمال فتح المناطق الحدودية للاقتصاد الإقليمي والتكامل مع مجموعات كبيرة (لمغرب العربي والبحر المتوسط وأفريقيا ...)، وسيتم تطوير الدراسات التخطيطية وتطوير المناطق الحدودية والمرتفعات الشمالية تهدف إلى هيكلة تنمية القدرات الخاصة، وكيفية التغلب على المعوقات الهيكلية الناجمة عن الوضع المحيطي في بعض الأحيان، وتعزيز التلاحم الوطني وتعزيز افتتاح الإقليم مع المغرب.

تخطيط وتنمية المناطق الحدودية والمرتفعات الشمالية في إطار السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي، يلعب دورا حاسما في افتتاح الأراضي الدولية .هذه السياسة تلبي الاحتياجات في المعدات والبنية التحتية والمهارات والأراضي الحدودية الشركة كجزء من استراتيجية الإقليمية للانفتاح على المستوى الوطني للسماح نهج متسق وشامل لها.

الدراسات تؤدي إلى وضع استراتيجية لبناء وتطوير المناطق الحدودية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان، وحفظ لهم على أراضيها، وذلك من خلال توفير احتياجاتهم الأساسية )المياه، والإنارة، والمستشفيات ... الخ الشرب) وضمان صلتها البنية التحتية الاستراتيجية (الطرق والسكك الحديدية والمطارات والنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية .(فإنه سيتم أيضا تعزيز تنمية الحدود من خلال تعزيز مجالات محددة المختلفة وتنويع قاعدتها الاقتصادية، إعادة هيكلة التجمعات الحضرية مشاريع حول الإنتاجية، وخلق جسور التعاون بين هذه المساحات.

**3-المناطق الحدودية الجنوبية:**

**أ-أربعة (04)المناطق الحدودية الجنوبية:** وتضم هذه المنطقة الحدودية الشاسعة منطقة دبداب، إليزي جانت وعين أميناس (لديها علاقة مع جنوب تونس وخاصة ليبيا غدامس، غات) الحدود منطقة "جنوب شرق:" تمتد من ولاية الواد ورقلة هذه المنطقة الحدودية تقدم العلاقات المحتملة مع نافتا وتوزر في السياحة.

**ب-المنطقة الحدودية "غراند – الجنوب:"** تمتد أراضي محافظات تمنراست وأدرار تحتل بفضل موقعها الاستراتيجي الطريق العابر للصحراء، هذه المنطقة الحدودية المعروفة تجارية هامة مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي منطقة التنمية ذات الأولوية. هو الاستقطاب من قبل تمنراست قزاما وتين زاوتين وبرج باجي مختاركمواقع عبور الحدود. تمنراست يمكن أن تكون مركز إشعاع إقليمي والحدود. العلاقات عبر الحدود مع النيجر (Assamka) ومالي (Tassalit) وسيتم وضع على نطاق واسع.

**ج-منطقة الحدود "جنوب غرب** "تغطي أراضي ولاية تندوف وبشار مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي، وجهود التنمية في الانفتاح مع موريتانيا ومالي ومنطقة بشار لديه إمكانات الانفتاح على المغرب (بني ونيف وفكيك). التنمية المقترحة للخام GaratDjebilet (ولاية تندوف) يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على المنطقة وجميع أنحاء الغرب[8].

**-المحور الثاني : الاهمية الاستراتجية للمعابر الحدودية الجزائرية مع دول الجوار .**

**اولا- المعابر الحدودية التى انشئتها الجزائر مع دول الجوار:**

لقد عملت الجزائر ومنذ الاستقلال الى تقوية العلاقات مع دول الجوار من اجل تجسيد التكامل والتعاون الذي كان الهدف منه الاستفادة من مؤهلات كل دول من دول الجوار واستثمار الفرص المتاحة بين الجزائر وجيرانها لإنشاء اقتصاد قوي ومتنوع، وسعي لتحقيق ذلك كان لابد من وضع قنوات اتصال عبر الحدود وتعد المعابر الحدودية امثل وسيلة لتحقيق هذا التعاون والتى كانت لها انعكاسات على المناطق الحدودية الجزائرية ودول الجوار ايضا، وعليه سوف نحاول ان نعدد الدول التى لها مع الجزائر معابر حدودية التى تم انشاءها من قبل الجزائر لتعزيز التعاون بينها و بين دول الجوار:

| البلد | تونس | ليبيا | النيجر | مالي | موريتانيا | الصحراء/غ | المغرب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المعابر | 7 | 4 | 2 | 1 | 1 | 1 | 3 |

**المصدر** : معلومات من جمع الباحثين.

❖ **–تونس** : لدي تونس 7 معابر مع الجزائر تشمل 4 ولايات وهي (الطارف، سوق اهراس، تبسة، وادي سوف) وهذه المعابر هي: **المريج –بنيتة – ساقية سيدي يوسف – راس العيون – بوشبكة – ام الطبول، الطالب العربي.**

❖ **–ليبيا**: لدي ليبيا 4 معابر حدودية مع الجزائر وتشمل ولاية اليزي فقط وهي: **غدامس –الدبداب –تينالكون – طارات**[9]، لكن في الوقت الحالي تشهد هذه المعابر غلق متكرر نظرا لتهديدات الامنية وعدم الاستقرار في ليبيا منذ سنة 2011.[10]

❖ **–النيجر**: لدي النيجر معبرين حدوديين فقط مع الجزائر وتشمل ولاية تمنراست وهما: **عين قزام – السمكة.**

❖ **–مالي**: لدي مالي معبر وحيد مع الجزائر ويشمل ولاية ادرار فقط وهو **معبر برج باجي مختار**، لكن في الوقت الحالي تشهد هذه المعابر غلق متكرر نظرا لتهديدات الامنية وعدم الاستقرار في مالي منذ سنة 2011.

❖ **–موريتانيا**: لقد تم مؤخرا لنشاء معبر حدودي معها وهو الاول من نوعيه والذي يعد خطوة متأخرة جدا وهو يربط بين **ولاية تندوف وولاية الزورات** الموريتانية.

–يرى رئيس فريق الصداقة البرلمانية الموريتانية الجزائرية محمد طالبنا، "**أن تحديد نقطة عبور قانونية للتبادل التجاري ومرور الأشخاص يجعل منها وسيلة لتسهيل القدرة على التحكم والمراقبة لحدود البلدين الشاسعة، وذات الطبيعة الجغرافية الصحراوية الصعبة**"، وهو ما من شأنه أن يساعد في "**تعزيز سلامة وأمن الدولتين ودرء المخاطر التي تحدق بالمنطقة التي كانت في فترة من الزمن منطقة لتهريب المخدرات ومرتعا للجريمة والإرهاب**[11]."

❖ **–الصحراء الغربية**: يربط بين الجزائر والصحراء الغربية معبر واحد فقط وهو **معبر المحبس** وجود على مستوي ولاية تندوف

❖ **–المملكة المغربية**: يربط بين الجزائر والمغرب عدة معابر حدودية عبر كل من ولاية بشار ونعامة وتلمسان لكن الاكثر اهمية تتمثل في **معبر مغنية ومعبر فقيق ومعبر باب العسة**، نشير هنا الى ان الحدود الغربية مغلقة منذ سنة 1993 وبالتالي لا توجد حركة لأي تبادل تجاري او تنقل الافراد إلا انها تشهد حركة تهريب جد كبيرة لاسيما للمخدرات والوقود وبعض المواد الغذائية من والى الجزائر.

–لقد تم البحث في المواقع الرسمية للجمارك الجزائرية وكذا وزارة التجارة من اجل معرفة العدد الرسمي للمعابر الحدودية التي تم انشائها من طرف الجزائر إلا اننا لم نجد رقم حقيق مما دفعنا الى البحث في الاخبار اليومية المتعلقة بالسياحة والتهريب وكذا عبور السياح والبضائع الى دول الجوار من اجل معرفة اسماء المعابر التي تكثر بها الحركة التجارية وتنقل الافراد.

**ثانيا – الابعاد الاستراتجية من انشاء المعابر الحدودية:**

–تكتسي المعابر الحدودية ابعادا استراتجية جعلتها تكون مركز اهتمام الدول وتعد الجزائر من بين الدول التي اعطت اهمية لهذا الموضوع ولعل اهم الابعاد التي تشملها هذه المعابر هي:

**1–البعد الاقتصادي**: للمعابر بعد اقتصادي يبرز فيما يلي:

- –ان المعابر الحدودية تساهم في مراقبة حركة الدخول وخروج السلع التجارية من والى الجزائر.
- –تساهم كذلك في مراقبة تنقل الاشخاص وخاصة الاجانب منهم الذين يتوافدون على البلاد .
- –تعمل على تنظيم وضبط دخول البضائع من دول الجوار الى الجزائر لاسيما منها التي لا تنتج محلين.
- –مراقبة المواشي والمنتجات الفلاحية المستوردة من دول الجوار كما هو الحال بالنسبة لكل من الفواكه المدارية كالاناناس والمناج وغيرها وكذالك التيس السوداني والاغنام والابقار.
- –تمنع تهريب السلع بمختلف انواعها عبر الحدود الجزائرية من اجل محاربة بما يعرف باستنزاف الاقتصاد الوطني.
- –مراقبة حركة سياح الوافدين الى البلاد خاصة في مواسم الاصطياف والسياحي الصحروية اين تم تسجيل خلال موسم الاصطياف 2017، تنقل 4924626 مسافر عبر كافة المعابر الحدودية البرية، البحرية أو الجوية، من بينهم 882.933 من جنسية أجنبية بزيادة 17.21%، مقارنة بالموسم الاصطياف 2016 أين أحصت مصالح الأمن الوطني 4201398 مسافر عبر كافة المعابر الحدودية، في إطار تسهيل الإجراءات الأمنية لتنقل المسافرين داخل وخارج الوطن[12].

- –ان التحكم في حركة الافراد الوافدين الى الجزائر ومنع دخول عناصر ارهابية يساهم في تنشيط الحركة السياحية وهذا نتيجة توفر ما يعرف بالأمن السياحي لاسيما في الصحراء الجزائرية التي يعول عليها كثيرا في ترقية الاستثمار السياحي مستقبلا.
- –تعزز المعابر التكامل والتعاون التجاري من خلال التبادلات في مختلف المواد المستورة والمصدرة وتعد المعابر الجنوبية للجزائر مفتاح ولوج الاسواق الافريقية وتسويق مختلف المنتجات المصنعة محليين.
- –ان بسط السيطرة في مراقبة الحدود يعزز استقطاب فرص الاستثمار للمستثمرين المحليين والاجانب للبلاد باعتبارها سوف ترتفع في تصنيف الدول الاكثر امنن في منطقة شمال افريقيا مما يبعث على توفير مناخ ملائم للاستثمار.

**2–البعد السياسي**: للمعابر بعد سياسي يبرز فيما يلي:

- –تلعب المعابر همزة وصل بين الدول والمنفذ الذي يتم من خلاله تحقيق التعاون بين الجزائر ودول الجوار.
- –تساعد هذه المعبر على توصيل المساعدات الانسانية لدول الجوار في حالة وقوع كوارث وحالات طارئة كما هو الحال في الصحراء الغربية بسبب الاحتلال المغربي وما هو واقع في مالي نتيجة الحرب الاهلية وكذالك ما هو حاليين في ليبيا.
- –الوقوف على حدود الدول ومحافظة عليها وكذا تجنب نشئ خلافات مستقبلا على الحدود نظرا لوجود معالم توضح الحدود وهي المراكز الحدودية او المعابر.
- –تعكس المعابر الحدودية القوة العسكرية والديبلوماسية للدولة وبسط نفوذها في كامل المنطقة الجغرافية التي تحدها من خلال امتدادها وتوسيعها للحفاظ على مصالحها.

**3–البعد الامني**[13]: للمعابر بعد امني يبرز فيما يلي:

- –تساهم في مراقبة الشريط الحدودي للبلاد.
- –محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لاسيما وان الجزائر تقع في منطقة تعرف بمنطقة الساحل

والتي تعرف نشاط كبير للجماعات الارهابية التي تتواجد في النيجر ومالي وليبيا (تنظيم الدولة الاسلامية والقاعدة وجماعة بوك حرام وداعش)، كلها جعلت من المعابر الحدودية تلعب دور مهم في حماية امن البلاد.

- –محاربة كافة اشكال التهريب للمنوعات والمخدرات والاتجار بالبشر بالإضافة الى تجارة الاسلحة بكل انواعها[14].
- –الوقوف امام تسلل عناصر من الجماعات الارهابية لضرب استقرار البلاد كما حد في حادثة عين امنياس التي استهدفت المنشاة الغازية بتقنتورين اين تدخل الجيش الوطني الشعبي يضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بأمن البلاد وباقتصادها.
- –وفي هذا نري ان سياسة الدولة الخارجية تحرص على امن البلاد قبل كل شيء وهو ما صرح به وزير الخارجية عبد القادر مساهل لصحافة مؤكدا على هامش الجامعة الصيفية لمنتدى المؤسسات الجزائرية، ان "الأمن الجزائري قبل كل شيء"، ردا على سؤال يتعلق بالحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب، مشيرا إلى ان هذا الملف صعب جدا بالنظر الى نشاط مجموعات التهريب وبخاصة تهريب المخدرات.
- –وأضاف الوزير ان "الانشغالات التي يطرحها رجال الأعمال والمصدرون بخصوص المعابر الحدودية المغلقة مع عدد من دول الجوار لأسباب أمنية، تقابلها تهديدات وصعوبات"، تجعل الدولة تتعامل مع هذا الملف باعتبار أن "الأمن الوطني يأتي قبل كل شيء"[15].

**4–البعد الاجتماعي**: للمعابر بعد اجتماعي يبرز فيما يلي:

- –انه همزة وصل بين العائلات المقيمة بالمناطق الحدودية اذ يساهم في تسهيل اجراءات تنقلهم بين الحدود لاسيما في منطقة تمنراست والتي ربط بين اهل التوارق المقيمين في الجزائر ومالي والنيجر وكذلك للعائلات المقيمة في تندوف وموريتانيا ولصحراء الغربية والمغرب واليزي مع ليبيا[16].
- –تساعد على منع دخول الامراض المعدية التي تنتشر في افريقيا خاصة ما يعرف بالسيد و الكولار والملاريا وانفو الونز الخنازير وفيروس ايبولا التي تهدد العالم .
- –تساهم في استقبال اللاجئين والمهاجرين بطريقة شرعية او غير شرعية الهاربين من مناطق النزاعات المسلحة وتقديم المساعدة لهم.

- – التصدي للكوارث الطبيعية وغير الطبيعية كحادثة اجتياح اعداد كبيرة من الجراد للجزء الجنوبي للبلاد في السنوات الماضية والذي تطلب تدخل العديد من الجهات لتصدي له.
- –تعمل المعابر الحدودية على فك العزلة عن المنطقة الحدودية واستحداث تجمعات سكانية جديدة لتثبيتهم وتنميتها بما يضمن تحقيق التنمية مستقبلا.

–وعليه يمكن ان نستنتج ان للمعابر الحدودية اهمية بالغة في تنمية المناطق الحدودية وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة نظرا للأبعاد التي تكتسيها لاسيما منها البعد الاقتصادي والامني وهذا يرجع الى الموقع الذي تتواجد فيه وطبيعة الدول التي تحدها.

## –المحور الثالث: اثار انشاء المعابر الحدودية في تنمية الحركة التجارية بالمناطق الحدودية الجزائرية مع دول الجوار.

**اولا–الاثار الايجابية للمعابر الحدودية في بعث التنمية:** للمعابر الحدودية الكثير من الاثار الإيجابية علي المناطق الحدودية من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والأمنية [17]، يمكن تفصيلها كالآتي[18]:

- دعم الخزينة العامة بإرادات ناتجة عن رفع التحصيل الجمركي والضريبي ورسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود.
- زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل علي موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة الحدود أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية.
- النشاط التجاري يؤدي إلي زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.
- دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات.
- إقامة محطات جمركية وفتح أفرع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية لتسهيل عمليات تجارة الحدود وبالتالي خدمة مواطني المنطقة[19].
- إهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها، مثل زيادة النشاط الفلاحي وحجم الاراضي المزروعة، وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع.
- إجراءات تجارة الحدود المبسطة تغري المهربين للإنخراط بفكرة التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهدرة عن طريق التهريب.
- تساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة من الريف إلي المدن أو إلي الخارج من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل (التخليص الجمركي، الترحيل من الولايات إلي دول الجوار، التفريغ والمناولة، إنشاء المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة، الزراعة، الانشطة الحرفية..الخ).
- توفير إحتياجات المواطنين بالولايات الحدودية ذات التداخل القبلي والذي يخلق مصالح مشتركة تقلل من الإحتكاكات القبية مما يؤدي إلي الإستقرار الأمني بتلك المناطق النائية.
- تنمية الدبلوماسية الشعبية بين دول الجوار، كما أنها تمكن الجهات الأمنية من معرفة وتلافي المهددات الأمنية قبل وقوعها.
- اقامة نشاطات تجارية يؤدي إلي إستقرار مواطني المناطق الحدودية ويضمن تواجدهم المستمر بمناطقهم وعدم هجرها مما يساعد علي توفير فرص العمل لهم وتجميعهم في تجمعات سكانية مستقرة.
- تسهيل محاربة التطرف والجريمة المنظمة والارهاب، وتجفيف مصادر تمويله والمتمثلة أساسا في التهريب.
- فتح مجال التبادل التجاري بين المناطق الحدودية الجزائرية ودول الجوار ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية.
- تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة
- التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثاراً إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبري

- تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.
- مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح إقتصادية بين دول الجوار تدعم توحيد الرؤي السياسية بين دول الجوار[20].

**ثانيا–المعوقات التي تحول دون قيام المعابر الحدودية بدورها التنموي للمناطق الحدودية:**

–توجد العديد من المعوقات التي تحول دون استغلال المعابر الحدودية الجزائرية لتحقيق التبادل التجارية مع دول الجوار وكذا تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الحدودية ويرجع السبب في ذلك الى ما يلي:

- ✓ –عدم استقرار الاوضاع الامنية في بعض دول الجوار كما هو الحال في مالي وليبيا.
- ✓ عدم توافق الراء مع بعض الدول حول مستقبل المنطقة كما هو الحال بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية.
- ✓ –عدم احترام بعض الدول لسيادة الجزائر ومحاولة اغراقها بالمخدرات مثل الحدود الغربية التي لا تزال الى حد اليوم مغلقة.
- ✓ –اغلاق المعابر الحدودية الجنوبية المتكرر مع كل من النيجر ومالي بسبب الاضطرابات والتهديدات الامنية التي تشكلها الجماعات الارهابية المتواجدة بمنطقة الساحل .

–وفي هذا السياق قال عبد القادر مساهل ان "**الظروف الامنية دفعت الى هكذا قرار خصوصا مع تعاظم تجارة البشر والتهريب عبر الحدود**"، لافتا إلى ان **فتح معبر على الحدود الموريتانية سيساهم في "تنشيط التجارة بين المستثمرين ودول أخرى مثل السينغال** ".

**ثالثا– الاستراتجية المنتهجة لترقية المناطق الحدودية وتطويرها مستقبلا:** حتى يتم النهوض بهذه المناطق الحدودية لابد من انتهاج سياسة تشمل مجموع من النقاط الاساسية كما يلي:

- ❖ –التفات الحكومة واعطاء اكثر اهتمام للمناطق الحدودية من خلال بعث مشاريع وبرامج تنموية لساكنة هذه المناطق.
- ❖ –خلق بنية تحتية من اجل اقامة منشات صناعية تساهم في بعث فرص للاستثمار في مختلف المجالات لاسيما السياحية والزراعية والصناعات التحويلية.
- ❖ – وضع برنامج لإنجاز مقرات جديدة لمصالح الجمارك لمراقبة التبادلات التجارية ومحاربة ظاهرة التهريب بالمناطق الحدودية عبر التراب الوطني.
- ❖ – ضرورة مراجعة مجموع التشريعات الوطنية المتعلقة بتجارة عبر الحدود وتوسيع قائمة المنتجات والبضائع المعنية بهذا النشاط التجاري والإقتصادي، حتى تتمشي مع المعطيات والواقع الحالي الذي تعيشه هذه التجارة[21].
- ❖ –فتح المجال امام الشباب للممارسة النشاطات التجارية من خلال فتح اسواق لاستقبال السلع الواردة وتسهيل دخول وخروج هذه السلع وتوسيعها إلى المنتجات الصناعية وذلك في إطار التنسيق المباشر بين مصالح الجمارك والضرائب والتجارة بكل ولاية جنوبية معنية بما يسمح بفتح آفاق تجارية واقتصادية جديدة بين المؤسسات ووحدات الإنتاج المنتشرة عبر تراب تلك الولايات الجنوبية
- ❖ –تشديد وتنسيق العمل الامني والجمركي لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر من خلال توسيع و الرفع من عدد المراكز الحدودية للمراقبة والتفتيش وكذا فتح معابر حدودية جديدة لمضاعفة التبادل التجارية مثلما تم في الحدود الجنوبية الغربية بين تندوف وموريتانيا مما يعزز فرص التبادل التجاري اكثر وتوسيع نفاذ المنتجات الجزائرية الى الاسواق الافريقية.

**الخاتمة:**

– من خلال ما تقدم ذكره اعلاه قان لتجارة الحدود هامة والمقايضة على وجه الخصوص أهمية بالغة في التنمية المحلية للمناطق الحدودية، ويمكن التأكيد على ان تجارة المقايضة تنمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية، كما أنها تحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود، وتطور تجارة الحدود يجعل هناك مصالح إقتصادية بين دول الجوار تدعم توحيد الرؤي السياسية فيما بينها، كما يؤدي نشاط تجارة الحدود إلي إستقرار المناطق الحدودية من الناحية الأمنية والإقتصادية والإجتماعية مما يحفز قاطني تلك المناطق النائية إلي التواجد فيها وعدم هجرها، وتسهم في تنمية منطقتهم وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار.

– من خلال ما تقدم ذكره اعلاه يمكن ان نذكر بعض التوصيات التي نراها مهمة لإثراء هذا الموضوع:

-خلق مناطق مشتركة للتّصنيع والتبادل الحر في المناطق الحدودية تكون الاساس في تكوين اقتصاد مشترك مع دول الجوار.
-دمج الشرائح العاملة في نشاط التجارة الموازية للمناطق الحدودية في مخططات عمل مشترك بين البلدين.
-تشجيع الاستثمار الخاص بالمشاريع التنموية ومتابعتها عبر الحدود، وخاصة في نقاط العبور، ليكون نقطة هامة لتوفير مناصب العمل.
-تكثيف الجهود للنهوض بالمنطقة الحدودية وتنميتها وفق مقاربة جديدة وأهداف واقعية مبنية على المنفعة المتبادلة

من خلال اشراك مواطني الولايات الحدودية في تنمية منطقتهم واستغلال ما تزخر به من خيرات لخلق ثروات جديدة واستحداث فرص عمل أخرى.

**وعليه لابد على الجزائر وضع برامج تساهم في تطوير وترقية المناطق الحدودية بهدف دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات ولاسيما مجال السياحي والصناعي والتجاري للمناطق الحدودي لتضمن بذلك تحقيق التكامل والتعاون السياسي والاقتصادي والامني بينها وبين دول الجوار.**

**الهوامش:**

[1] – رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر،ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمرالملتقى الدولي الأول بعنوان: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17، ص 8.

[2] – الحامدي عيدون، أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص33-36.

[3] – نفس المرجع السابق، ص31.

[4] – الحامدي عيدون، أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص 31.

[5] – بوفاسالشريف، بلايلية ربيع، الحدود الجزائرية بين التحديات التنموية و التهديدات الأمنية، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولي الأول بعنوان: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17،ص 6.

[6] www.matta.gov.dz

[7] –انظر الموقع التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

[8] – عداد رشيدة ، فغول جنات، إدارة المناطق الحدودية : وضع برامج للتنمية و تطوير المناطق الحدودية، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولي الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17، ص 9،10،11،12.

[9] - انظر الموقع التالي :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81:%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1_%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

[10] -انظر الموقع التالي :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/8/7/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF-

[11] – انظر الموقع التالي:http://www.alarabiya.net/ar/north–africa/2017/09/30/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

[12] – انظر الموقع: https://www.djazairess.com/echorouk/540407

[13] –نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تامين الحدود الجزائرية (بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية)، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14/ جانفي 2016، جامعة ورقلة، ص ص 172،177.

[14]-انظر الموقع التالي
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/8/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD

[15] –انظر الموقع: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201710201026906174-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D9%84-
/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1

[16]-انظر الموقع التالي :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/8/7/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D8%AA%D8%AD-

[17]– حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل، مرجع سابق، ص 89.

[18]– جريبي السبتي، بوخدنة آمنة، أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17، ص 10.

[19]– نفس المرجع، ص 11.

[20]–نفس المرجع، ص 14.

[21]– انظر الموقع التالي: http://ar.aps.dz/regions/47333-2017-09-11-15-51-33